

مؤشر قرب عودتها إلى الجامعة التطبيع العربي مع سوريا من البوابة الأردنية

تسارعت الخطوات والتطورات في اتجاه عودة كاملة للعلاقات السورية - الأردنية من الباب الاقتصادي، في اوضح مؤشر الى قرب عودة سوريا الى الجامعة العربية من البوابة الاردنية. لكن كل هذه العملية موضوعة تحت مراقبة اميركية ومحكومة بقيود وضوابط

عملية التطبيع العربي للعلاقات مع دمشق قطعت اشواطاً متقدمة في الونة الاخيرة. وبعدها كان جارياً منذ سنوات بخفر وبطرق سرية وعبر قنوات استخباراتية (زيارات مدير المخابرات العامة اللواء علي المملوك الى عواصم عربية منها الرياض)، فانه خطى خطوات متسارعة منذ منتصف هذا العام، وتحديدًا بعد انتخاب الرئيس بشار الأسد لولاية رئاسية جديدة، وكافية للتأكيد انه ربح الحرب وبقا، وعلى العالم ان يتعاطى معه على هذا الاساس.

بالفعل، بدأ الأسد يتلقى سيلاً من الاتصالات: من ولي عهد ابوظبي الشيخ محمد بن زايد لتقديم الدعم الانساني، في موازاة اعادة فتح الابواب الدبلوماسية بين البلدين. من الرئيس العراقي برهم صالح لشرح اسباب عدم دعوته الى قمة بغداد الاخيرة. لكن الاتصال الابرز، الذي كان نقطة تحول، جاء من العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني، بعد استضافة عمان وزراء سوريين بينهم وزير الدفاع علي ايوب لبحث ضبط الحدود امام الارهابيين وفتحها رسمياً لتنتقل الاشخاص والبضائع. كما جاء هذا الاتصال الاردني الرفيع المستوى بعد تطورات امنية في درعا السورية المحاذية للاردن الذي لعب مع روسيا دوراً في تسوية اوضاعها وتمكين الجيش السوري من السيطرة الشاملة عليها. جاء ايضا بعد تطورات اقتصادية وحصول عمان على دعم اميركي لتشغيل خطي الغاز العربي والربط الكهربائي من مصر الى لبنان عبر سوريا، والحصول على تأكيدات ان ذلك غير مشمول بالعقوبات الاميركية (قانون قيصر).

هنا جاء التواصل الرسمي بين الحكومتين اللبنانية والسورية للمرة الاولى منذ العام 2011، ليكمل حلقة التطبيع العربي من دول الجوار الثلاث العراق والاردن ولبنان، اضافة الى مصر التي



العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني.

لم تكن يوماً بعيدة من سوريا حتى في عز ايام الحرب. في خلال زيارته الى عمان، نقل وزير الدفاع السوري علي ايوب رسالة سورية من الأسد الى العاهل الاردني، تناولت تقدير دمشق لمواقف عمان الاخيرة في القمتين المنفصلتين اللتين عقدهما الملك عبدالله الثاني مع كل من الرئيس اميركي جو بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ومنذ زيارة الملك الاردني عبدالله الثاني الى واشنطن، في تموز الماضي، وزيارته الى موسكو من بعدها، اكتملت ملامح الخطوات الاردنية الملحة لتثبيت العلاقة مع دمشق وفقاً للتطورات على ارض الواقع، واختلاف اللاعبين والممولين للحرب، وحسم ميزان القوى في الجنوب السوري لمصلحة النظام السوري.

جاء التقارب الاردني - السوري مدعوماً بالضرورة بقرار ضمني اقليمي وغربي، وان كان المدخل

اقتصادياً لتقديم بديل من الدعم الإيراني في مسألة الطاقة للبنان. ذلك ان التفاهات الاردنية - الاميركية - الروسية على استمرار هدوء الجبهة السورية الجنوبية كانت المحرك الفعلي، في ظل الاولويات المختلفة لادارة بايدن، وتفضيلها لتقليص الحضور العسكري الاميركي في المنطقة واعادة توزيع قواتها بعيداً من مناطق التوتر وقرباً من اماكن التدخل.

لذا، فان الاتصال الثنائي ما هو الا خطوة اخرى في سياق ما جرى الاتفاق عليه، ويبدو انه مقدمة للقاء قريب سيسفر عن ترتيبات لعودة دمشق الى الجامعة العربية، بعد فشل المحاولات الاردنية - المصرية لاتمام الامر في القمة العربية الماضية التي انعقدت في بغداد، والتي يبدو انها ستنتج في القمة العربية المقبلة التي ستعقد في الجزائر.

على الرغم من ان الملف الفلسطيني يبدو

المسيطر على جدول اعمال الملك عبدالله، الا ان ما هو اخطر منه، والذي يعتبر ملفاً امينياً واقتصادياً، يتمثل في الجارة سوريا، التي بدا لافتاً تبدل اللهجة الاردنية تجاهها، عبر الحديث عنها كعضو في جامعة الدول العربية، ومخاطبة الدول العربية بضرورة ايجاد حل للوضع السوري من منظور عربي، في خطوة تبدو ذات دلالة كبيرة،

”
التطبيع مع دمشق
انطلق بقوة بعد الانتخابات
التي جددت للاسد



الرئيس السوري بشار الأسد.

بعد عقد من الحرب في سوريا، وصمود الدولة هناك، واعادة انتخاب الأسد، ولو عبر انتخابات اعتبرها الاردن شكلية. هذا في البعد الاول من الملف السوري.

اما البعد الثاني فيتعلق باستمرار الهدوء على الحدود المشتركة، حفاظاً على المصالح الاردنية والاميركية في شمال الاردن، والمصالح الروسية، وتهديئة للتوتر الاسرائيلي، بما يحول دون مواجهة اكبر في المنطقة تكون شرارتها الجنوب السوري. وذلك ما تتفق عليه على السواء عمان وواشنطن وموسكو التي قصدها عبدالله اخيراً بعد التوتر في درعا.

البعد الثالث والاخير يتمثل في حصول الاردن على استثناء من تبعات قانون قيصر من اجل احياء خط التجارة بين عمان ودمشق، في ما قد يكون اتفق عليه بشكل ضمني خلال زيارة الملك الى

واشنطن، من دون المجاهرة به، وهو ما يفسر اللقاءات الاردنية - السورية على مستوى الوزراء بعد قطيعة طويلة منذ اندلاع الحرب في سوريا. ويركز الاردن في محادثاته مع الاميركيين على الجانب الاقتصادي، بعد ان جس نبض السوريين الذين ابدوا حسن نيات منذ عرض المياه في مقابل الكهرباء على الاردن، في نهاية ولاية رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بنيامين نتيناهو الاخيرة.

التطبيع العربي مع النظام السوري يثير ردود فعل كثيرة:

1- من المعارضة السورية التي نددت بالخطوات التي اتخذها الاردن للتطبيع مع نظام الأسد، وبالاتصال الهاتفي الذي اجراه الملك عبدالله الثاني بالاسد الذي وصف بالتحول الحاسم في سياسة الاردن تجاه النظام، ما سيؤدي الى تقويته وتشجيع دول اخرى على التطبيع معه.

2- من انظمة ومنظمات عربية اظهرت تحفظات متفاوتة الحجم والحدة حيال عملية التطبيع: هناك من يؤيد انفتاحاً على سوريا مشروطاً بابتعاد الأسد عن ايران وخروج قواتها من سوريا. وهناك من يؤيد انفتاحاً متأنياً ومدروساً واعتماد سياسة الخطوة خطوة، وكل خطوة من دمشق في اتجاه العالم العربي تقابل بالمثل. لكن الاعتراض الاهم جاء من الولايات المتحدة، وبدا كما لو ان التطبيع العربي اصطدم بالجدار الاميركي ويتوقف عند هذا الحد حتى اشعار آخر. فقد صدرت في الكونغرس انتقادات لاذعة ضد مساعي التطبيع مع النظام السوري ومن الحزبين الجمهوري والديموقراطي اللذين تعاونوا سابقاً لقرار قانون قيصر وقرارات ادانت الفظاعات التي ارتكبتها النظام في حق شعبه، والدعم الإيراني - الروسي له، وما ادى اليه ذلك من تقوية للمجموعات المتطرفة في سوريا.

تأكيدات الادارة الاميركية في شأن عدم وجود اي توجه نحو تطبيع اميركي للعلاقات مع دمشق او لرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية معها، لم تعد كافية بالنسبة الى الاصوات والجهات الاميركية الراضة لسياسة التساهل والانكفاء التي تنتهجها ادارة بايدن. هذه الجهات تطرح اميريين اساسيين: - الاول: ان لا يكون اي تطبيع عربي ومن حلفاء واشنطن مجاناً، فلا بد من الحصول على ثمن. وان لا تكون اي اعفاءات تنفيذية من العقوبات من دون مقابل، لان الهدف هو اخراج ايران من سوريا، وقانون قيصر وضع لتخفيف النفوذ الإيراني.

- الثاني: تمديد الإقامة الاميركية في سوريا ووضع فكرة الانسحاب جانباً حتى اشعار آخر، خصوصاً بعد فضيحة الانسحاب من افغانستان التي اضررت ببايدن سياسياً وخفضت شعبيته، وارغمته على تأخير الانسحاب من سوريا اطول فترة ممكنة، حتى لا تصدر اتهامات جديدة بخيانة حليف اميركي آخر. هذا الحليف هو اكراد سوريا الذين تفضل واشنطن التعامل معهم دون سائر القوى الاسلامية في المعارضة، ليس فقط لانهم اثبتوا جدارة في قتال داعش، بل لانهم يدافعون عن حقول النفط ويرسخون ادارة ذاتية لن يكون من الممكن استمرارها من دون مظلة اميركية.